مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص 158-176

تاريخ الإرسال: 2019/05/17 تاريخ القبول: 2020/08/20

واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة

The foreign investments in Nigeria under the current political and security changes and challenges

محمد الأمين بن عودة*[1]، مصطفى كراوة[2]

[1]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، Amine.dz30@yahoo.fr

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، Kraouamustapha@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد وتحليل العديد من عوامل التأثير على عملية وآلية جذب الإستثمارات الأجنبية بالدول والحكومات المختلفة، وتركز على الوضعية بدولة نيجيريا، باعتبارها أحد أبرز الوحدات السياسية الإفريقية إتساعاً من حيث حجم السوق، وكذا مما تتصف به من كبر حجم السكان وشساعة المساحة الجغرافية، وتفترض الورقة وجود علاقة تأثير للعامل الأمني والإستقرار السياسي على زيادة أو تراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية بالدول، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دورٍ سلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي بنيجيريا وتزايد التهديدات الأمنية، على ضعف الاقتصاد النيجيري في جذب مستثمرين أجانب وإقامة مشاريع استثمارية قوية في البلاد خاصة في العقدين الأخيرين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية، نيجيريا، التهديدات الأمنية، بوكو حرام

Abstract

This paper aimed at monitoring and analyzing various factors which effect on the attraction operations of the foreign investments by several governments, with focus on the Nigerian situation, as its one of the main largest economics markets in the African countries, and its also characterized by the highly population size with a wider surface area,

***المؤلف المرسل**

the paper assumes an influence relation of the security factor and the political stability on the rising or reducing of the foreign investments attraction,
and the study found that there is a negative role of the political instability and the security threats in Nigeria on the weakness of its economy in bringing more foreign investors and establishing new economic projects especially at the last two decades .
Key words: foreign investments, Nigeria, security threats, book haram

مقدمة:

تسعى الدول والحكومات إلى بناء وإقامة إقتصاديات قوية وتنافسية، وذلك بالعتماد على جملةٍ من الإجراءات والسياسات الدقيقة والمحددة، والتي من شأنها أن تؤسس لقاعدة صلبة تقوم عليها مختلف القطاعات الإقتصادية، كالزراعة الصناعة وقطاع الخدمات، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية.

وفي هذا الإطار يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد أبرز إهتمام الحكومات أثناء وضعها للخطط الإقتصادية و التنموية بمختلف الدول، وذلك لما له من فائدةٍ على الإقتصاد المحلي من جلبٍ للتقنية والتكنولوجيا الحديثة، وكذا جذب رؤوس الأموال ومضاعفة إحتياطي الدولة من العملة الصعبة، وأيضاً دوره في إستحداث مناصب عمل وتنويع في الأنشطة الإقتصادية، إلا أنّ الإستثمار الأجنبي غالباً ما يتطلب مجموعة من المحددات والشروط، بُغية وضعه وتنفيذه بشكلٍ صحيح، من بينها إستقرار الوضع السياسي والأمني بالدولة.

وعلى ضوء هذا تعتبر نيجيريا أحد أبرز الدول الإفريقية من حيث تنوع واتساع السوق وفرص الإستثمار، إلا أنّ هذه الإمكانيات والمقدرات غالباً ما تصطدم بالواقع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد، وانطلاقاً من هذه الجزئية تطرح الورقة البحثية الحالية تساؤلاً في غاية الأهمية هو كالتالي: **ما هو واقع الإستثمار الأجنبي بنيجيريا وما مدى تأثّره بالتهديدات و المتغيرات السياسية والأمنية ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تتطرق الورقة البحثية إلى محاور أساسية هي :

1- توضيح طبيعة ومقومات الإقتصاد النيجيري.

2- واقع مناخ الإستثمار بنيجيريا.

3- طبيعة التهديدات الأمنية بنيجيريا

1- طبيعة و مقومات الإقتصاد النيجيري

تعتبر دولة نيجيريا أكبر وأكثر الدول الإفريقية إنتاجا للنفط على الإطلاق، والعاشرة من حيث الترتيب العالمي للدول المنتجة للنفط، والإقتصاد النيجيري يعتمد على قطاع المحروقات بشكلٍ كبير، بحيث يُمثل ما يقرب 35% من الناتج المحلي الإجمالي GDP من جهة، وكذلك هو مصدر ما يزيد عن 90% من إيرادات الدولة من العملة الأجنبية الصعبة، و80% من إيرادات الحكومة ككل من جهةٍ أخرى[1].

وبحلول سنة 1971 وعقب نهاية الحرب الأهلية بالبلاد إنضمت نيجيريا إلى منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك OPEC، وذلك باعتبار هذه الأخيرة كانت تشجع على سياسات تأميم الثروات الطبيعية الوطنية، خاصة بالدول حديثة العهد بالإستقلال، وأسست الحكومة على إثرها الشركة الوطنية النيجيرية للنفط بنفس السنة The Nigerian National Oil Corporation، كوسيلةٍ لترقية وتأصيل الثروات النفطية الوطنية[2].

وقد حاولت الحكومات النيجيرية المتعاقبة وضع خطط و برامج عمل من شأنها أن تُخرج إقتصاد البلد من طابعه الريعي النفطي، بحيث تمّ رسم ما عُرف بخطة النمو والإنعاش الإقتصادي The Economic Recovery Growth Plan (ERGP)، عبر إتّباع سياسة مالية جبائية معينة إستهدفت تحفيز الأنشطة الإقتصادية التجارية في القطاعات غير النفطية، خاصةً منها تلك التي تشهد محدودية فيما يخص نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، على غرار قطاعات الزراعة، المناجم والبناء أنظر (الشكل رقم 01).

الشكل 01 يبين نسبة مساهمة بعض القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا مابين 2016-2018

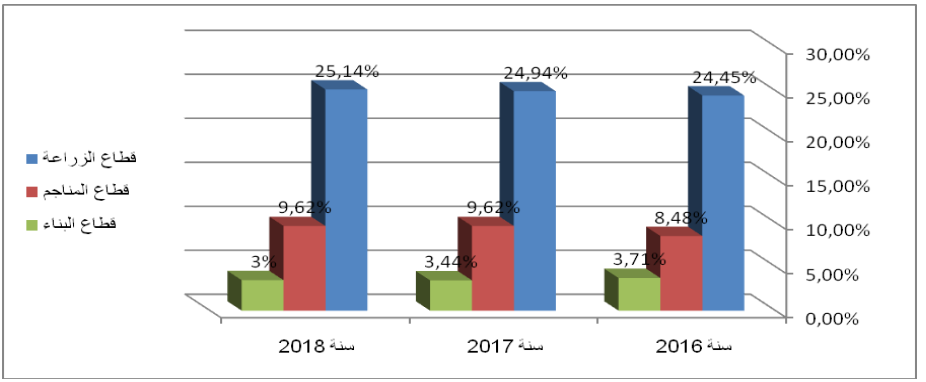

Source : FSDH research report, "economic and financial markets outlook (2018 – 2022): strong growth prospect with downside risks". lagos , february 09, 2018 p 17

إلا أنه وبالنظر إلى المؤشرات الإقتصادية المحققة في القطاعات المذكورة في الشكل أعلاه، سجلت تقارير تراجع في نسبة نمو الناتج المحلي لبعضها خاصة فيما تعلّق الأمر بقطاعي البناء والمناجم أنظر(الشكل 02)، الأمر الذي يعكس الضعف النسبي للخطط الحكومية المسطرة لتنمية القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات .

الشكل 02 يبيّن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات الإقتصادية في لنيجيريا مابين 2016-2018

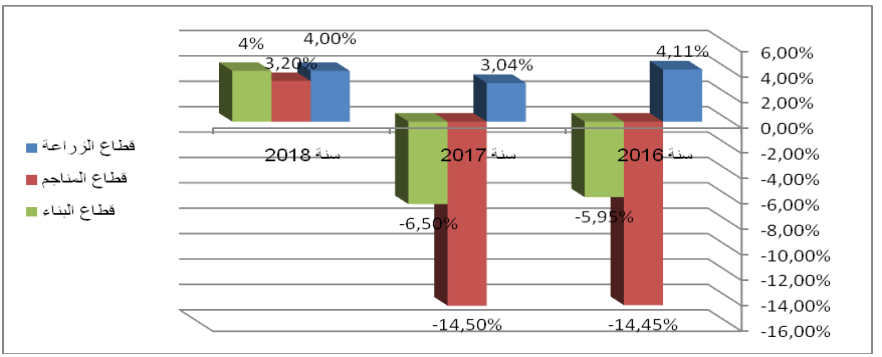

Source : FSDH research report, "economic and financial markets outlook (2018 – 2022): strong growth prospect with downside risks". lagos , February 09, 2018 p 16

وبالنظر إلى الخطة الحكومية لوضع برنامج للنمو والإنعاش الإقتصادي (ERGP) لسنة 2017 قيد التنفيذ، نلحظ تركيز الحكومة على القطاع الخاص باعتباره المؤسس الرئيسي لأي تنمية مستدامة بالبلاد، والقادر على الإستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية، وقد وضعت الحكومة مجموعة من الضوابط والأسس التي على أساسها يتحقق هذا الهدف، من بينها هذه الضوابط و المحددات مايلي[3]:

1. **الإستثمار في ترقية البُنية التحتية:** بحيث أكدت خطة النمو والإنعاش الإقتصادي للحكومة النيجيرية لسنة 2017 على ضرورة الإستثمار في تحسين البنية التحتية، خاصة فيما يتصل بالطاقة، الطرق والسكك الحديدية، الموانئ وشبكات النقل والربط الواسعة النطاق.

2. **تحسين بيئة ومناخ الأعمال** Business Environment، بحيث كثيراً ما صُنّفت نيجيريا باعتبارها من أصعب المناطق فيما يخص جذب الأعمال، وذلك بالنظر إلى العراقيل الموجودة، وكذا إلى التكاليف العالية التي يتحملها المستثمرين المحليين والأجانب.

3. **إستخدام الرقمنة** the Digitization لتعزيز النمو الإقتصادي، وذلك يجعل الإقتصاد النيجيري أكثر قدرة على المنافسة العالمية كلما إرتبطت سياسته الصناعية باستراتيجية رقمية عالية[4].

بالإضافة إلى ما تتمتع به نيجيريا من ثرواتٍ نفطية، أضحت الدولة أحد أبرز مصدري الغاز على المستويين القاري الإفريقي و العالمي، بحيث تحتوي إحتياطيات الدولة من الغاز الطبيعي ما يفوق 05 تريليون م^3، الأمر الذي جعل من نيجيريا تحتل المرتبة التاسعة 09 عالمياً من حيث حجم مخزون واحتياط الدولة من الغاز الطبيعي[5]، و ذلك بعد أن كان الإعتماد شبه الكلي فيما يخص القطاع الطاقوي منصب على النفط لوحده طيلة العقود الأولى من القرن العشرين 20، إلا أنه وفي تسعينات القرن الماضي ومع الإكتشافات العديدة لحقول الغاز بالبلاد، تمكنت نيجيريا من تطوير وزيادة عمليات الإنتاج ليصبح بذلك الغاز الطبيعي المصدر الطاقوي الثاني الأقوى بعد النفط، بالرغم من

أن الحكومة لم تستغل ما نسبته 25% من إجمالي إحتياطي الدولة من الغاز إلى غاية سنة 2017[6].

ولقد تأثر الإقتصاد النيجيري كثيراً نتيجة إعتماده على القطاع النفطي كأهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة ككل، فبالنظر إلى التراجع الحاد لأسعار النفط سنة 2014، فقد أثّر ذلك سلباً و بشكلٍ مختلف على سيرورة و أداء لإقتصاد البلاد، بحيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بنيجيريا تراجعاً واضحاً في نسبة نموه من 6.2% سنة 2014 إلى 2.7% سنة 2015، الأمر الذي أدى إلى حالةٍ من الركود الإقتصادي سنة 2016 لم تشهده البلاد منذ سنة 1991[7].

ولكن ومن جهةٍ أخرى وبالنظر إلى السياسات الإقتصادية الحكومية المتبعة بنيجيريا في السنوات العشر (10) الأخيرة، نلحظ تحسناً في الآداء الإقتصادي نوعاً ما، فقد إستطاعت الحكومة مثلاً أن تحقق تحسناً فيما يخص أسعار الصرف، فمن (123 نيرة نيجيرية مقابل 01 دولار) إلى (57 نيرة نيجيرية مقابل 01 دولار)، و ذلك خلال الفترة الممتدة مابين مارس–أكتوبر 2017، و كذلك شكّلت السياسات الحكومية اتجاه تعزيز وتنشيط الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة إحتياطي الدولة من العملة الصعبة ليصل إلى 33.8 بليون دولار في 30 أكتوبر 2017 [8] .

وبالنظر إلى بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى خارج قطاعي النفط والغاز، يمكن أن نلحظ محاولات وإرادة حكومية حثيثة لتحسين الآداء الإقتصادي فيها، فبالنسبة للقطاع الفلاحي مثلاً، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة النشاطات الفرعية فيه على غرار إنتاج المحاصيل، الثروة الحيوانية، الغابات وصيد الأسماك، فإن القطاع شهد نسبة نمو تقدر بـ 10.64% في الربع الثاني من سنة 2018، بنسبة عجز قدرت بـ 1.89–% مقارنةً بنفس الربع من سنة 2017، مع تسجيل بقاء نشاط المحاصيل الزراعية في المرتبة الأولى بإسهامه في نمو القطاع الزراعي بنسبة 92.06% إلى غاية جوان 2018[9].

وفي المجمل تشير غالبية الدراسات والتقارير إلى أنّ الإقتصاد النيجيري سيبدأ بالتحسن على مختلف الأصعدة، فبعد تسجيل نسبة نمو بالناتج المحلي الإجمالي قدرها 01.21% سنة 2017 و01.62% سنة 2018، تبقى التوقعات الإقتصادية متفائلة

بتحسنٍ أكثر إلى غاية سنة 2020، مع تسجيل بقاء معدلات التضخم على حالها إلى غاية السنة ذاتها أنظر (الشكل رقم 03) [10].

الشكل 03 يبين توقعات تغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم بنيجيريا 2017-2020

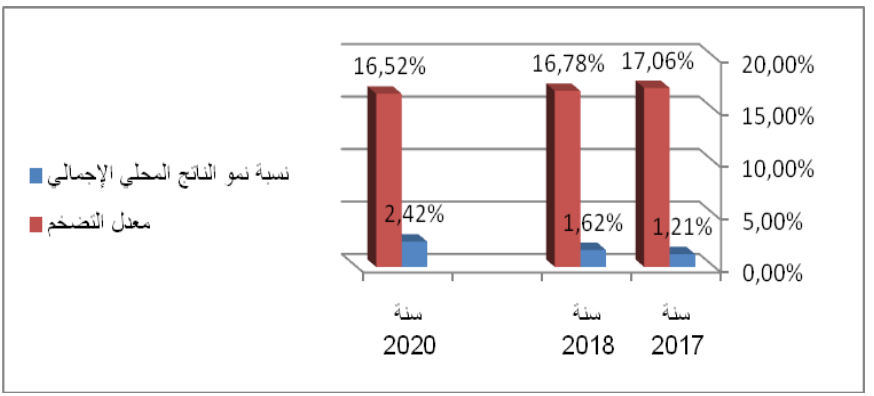

Source: Project link meeting ,"economic outlook and forecast (2017 - 2019)". Country report for Nigeria, ibadan-Nigeria,september 2017,P 04

2- واقع مناخ الإستثمار في نيجيريا

تعتبر نيجيريا أكبر بلد إفريقي من حيث عدد السكان، إذ تُحصي عدّة جهات بحثية سكان الدولة على أنهم حوالي 170 مليون نسمة[11] وفي مصادر أخرى نرصد حوالي 200 مليون نسمة[12] ، وتحوز على عدة إمكانيات وفرص للمستثمرين الأجانب، مثل الوفرة في اليد العاملة غير المكلفة، الموارد الطبيعية، إتساع السوق المحلي الذي يعتبر من أكثر الأسواق نمواً بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنّ هذه الإمكانات تبقة غير مستغَلة بشكلٍ كافٍ، وذلك بالنظر لعدّة منها عدم كفاية البنية التحتية الحالية، إنتشار الفساد، عدم كفاءة نظام وآلية تسجيل الملكية، عدم إتساق البنية التنظيمية والسياسات التجارية، وكذا إنعدام الأمن وعدم فاعلية المحاكم وآليات فض وحل النزاعات[13].

يعتقد الكثير من صنّاع السياسات العامة عبر الدول والحكومات المختلفة، أن الإستثمار الأجنبي يولد و يؤثر بشكلٍ إيجابي مباشر على إقتصاديات الدول المضيفة له، ومن بين هذه الفوائد المهمة المهمة هو جذب والإستفادة من التكنولوجيا العالية

المستخدمة على نطاقٍ عالمي، و تبعاً لعدّة أبحاث و دراسات فإن الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال، لها أثر حسن في مسألة نشر التقنية في الإقتصاديات المحلية، وفي حالة تنفيذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق و الدول عالية الخطورة، غالباً ما لايتم الإستعانة بتلك المستويات من التكنولوجيا و التقنية المؤثرة على إقتصاديات الدول بالعالم[14].

وبالنظر إلى الحالة النيجيرية فيما يخص واقع الإستثمار الأجنبي باقتصاد البلاد، فإن قطاعات مثل الفلاحة والبناء، تبقى من بين أقل القطاعات الإقتصادية جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا أنظر(الجدول رقم01)، و وفقاً لتقرير الخوصصة لسنة 2004 (CBN)، فإن قطاعي النقل و الإتصالات يعتبران من أهم القطاعات الصاعدة و الأكثر جذباً لهذه الإستثمارات، خاصةً مجال الإتصالات و الهواتف الخلوية الرقمية، فنيجيريا تعتبر من أكثر الدول من حيث سرعة نمو أسواق تكنولوجيا الإتصالات و الهواتف النقالة منذ سنة 2001 [15].

الجدول 01 يبين نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الإقتصادية بنيجيريا 1980- 2009 (الوحدة %)

	1980	1989	1994	1999	2004	2006
المناجم	14.1	19.3	22.9	43.5	34.7	22.6
الفلاحة	2.6	1.4	2.3	0.9	0.7	0.4
البناء	7.9	5.1	5.7	1.8	2.5	2.2

Source : Egwaikhide Christian Imoudu,"The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach",p 125

بالنظر إلى الجدول أعلاه، فإنه من المواضح ضعف نسبة الإستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات الأجنبية خارج مجال المحروقات والنفط، وهذا الضعف هو الذي دفع بالحكومات النيجيرة المختلفة على مرّ العقود لتبني سياسات تحفيزية إستثمارية أكثر بعداً عن القطاعات و المجالات النفطية المختلفة، بالبلد.

تُعرّف بيئة أو مناخ الإستثمار في العموم Investement Climate في العموم على أنها مختلف الظروف الإقتصادية والمالية في بلدٍ ما، والتي تؤثر سواء على الأفراد، الشركات أو الجماعات والأعمال الذين يسعون إلى الإقتراض و كسب فرص في قطاع الأعمال باختلافها، و يتأثر مناخ الإستثمار بعدّة عوامل و مؤثرات، منها مستوى الفقر بالدولة، الجريمة والأمن، وضعية البنية التحتية، الوفرة في اليد العاملة، الإستقرار السياسي، حقوق الملكية واللوائح والقوانين المنظمة لها، مستوى شفافية عمل الحكومة وطبيعة مساءلتها[16]، و وفقاً لتقرير البنك الدوزلي حول مناخ الإستثمار وعند تطرّقه للحالة النيجيرية، فقد أظهر مجموعة من القيود المفروضة على عدّة قطاعات خارج قطاع النفط والحروقات، وذلك بعد أن تمّ إستقصاء آراء وتوجهات عدّة جهات إستثمارية بنيجيريا أنظر (الشكل رقم 04).

الشكل 04 يبين تأكيد المستثمرين الأجانب بنيجيريا حول وجود القيود في بعض القطاعات الإقتصادية

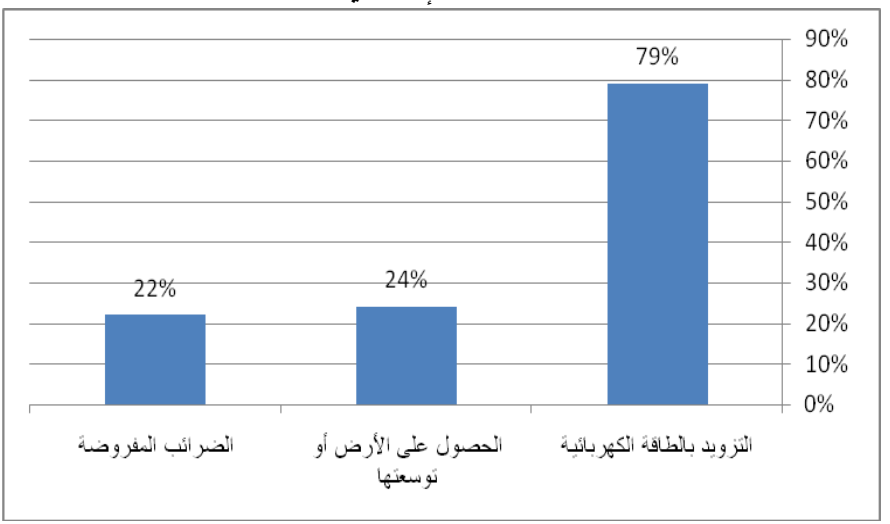

Source: World Bank," investment climate survey in Nigeria".p 15

حسب الشكل أعلاه يتضح مدى وجود عراقيل و صعوبات لدى المستثمر الأجنبي في دولة نيجيريا، خاصةً فيما تعلّق الأمر بمسألة إجراءات التزود بالطاقة في المنشآة

الإستثمارية المختلفة، و من المتعارف عليه أنّ هذه الآراء و الدرسات تؤخذ بعين الإعتبار بالنسبة للمستثمرين عند شروعهم بدراسة جدوى مشاريعهم بدول معينة.

في سنة 1995 قامت الحكومة النيجيرية بإصدار قانون أنشأت بمقتضاه اللجنة النيجيرية لترقية الإستثمار The Nigerian Investement Promotion Commission (NIPC)، والتي كان الهدف منها إزالة القيود والرقابة الشديدة على أعمال الإستثمار الأجنبي المباشر بالبلاد، وهو القانون الذي أتاح وبشكلٍ شبه كلّي فتح القطاعات الإقتصادية للمستثمرين الأجانب، و تمكينهم من الحق في التملك بنسبة 100%، باستثناء قطاع المحروقات التي يقتصر الإستثمار الأجنبي المباشر فيها على المشروعات المشتركة، أو المشاركة في الإنتاج بنسبٍ محدودة[17]، وقد تلت هذا القانون مجموعة من الأطر القانونية الأخرى المنظمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا أنظر (الجدول رقم 02).

الجدول 02 يبين أهم الأطر القانونية النيجيرية المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر

القانون	السنة
قانون مكافحة غسيل الأموال	**2003**
قانون إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية	**2005**
قانون إستغلال المناجم و الموارد المعدنية	**2007**
قانون ضبط مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	**2007**
قانون البنك المركزي النيجيري	**2007**
قانون الإستثمار و الأوراق المالية	**2007**

Source: u.s. Department of state," nigeria investment climate statement 2015",p 6

بالنسبة للجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ إزدياد التوجهات النيجيرية الإقتصادية باتجاه تدعيم الأطر القانونية المتعلقة بجانب الإستثمارات الأجنبية، و ذلك خلال العقد الأخير من القرن الماضي خاصة منذ سنة 2007، مايعكس وجود إرادة حكومية واضحة في هذا الإطار.

تبعاً لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية المنعقد سنة 2009، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر بنيجيريا إرتكز بشكلٍ أساسي حول قطاع المحروقات و النفط، وذلك لحالة الإرتفاع المسجل بأسعار النفط بتلك الفترة من جهة، و بالإصلاحات الحكومية المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بهذا القطاع، و يمكن ملاحظة هذا التوجه، فقبل سنة واحدة من من إنضمام نيجيريا لمنظمة الدول المنتجة للنفط OPEC، كانت تدفقات الإستثمارات الأجنبية بالبلاد حوالي 205 مليون دولار سنة 1970، وتصاعدت هذه التدفقات بحلول سنة 1975 بحوالي 470 مليون دولار، كما إستجابت هذه التدفقات بشكل متناسب مع السياسات المالية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص منذ سنة 1986 [18].

يرى بعض الباحثين أنّ مناخ الأعمال والإستثمار بنيجيريا على العموم مُكلِفٌ للغاية، وبالرغم من وجود إعتقاد كبير من قِبل المستثمرين الأجانب بوجود إمكانيات جدٌّ واسعة بنيجيريا يمكن أن تكون عائداتها المالية الربحية عالية، إلا أنّ البيئة الإستثمارية فيها تبقى جد صعبة و بها نسبٌ كبيرة من المخاطرة، و وفقاً لتقرير Doing Business لسنة 2008، فقد وصف المناخ العام للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا بالمقيد نظراً لعدّة عوامل منها: ضعف في قدرة المؤسسات على إستخراج الشهادات و المعاملات للمستثمرين، إستغراق فترات زمنية طويلة لإستكمال إجراءات ملكية العقار، وضعف في إنجاز العقود المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية[19].

وحسب تقرير Doing Business لسنة 2009 فقد صنّف نيجيريا في المرتبة 118 من أصل 181 دولة من حيث مستوى مناخ الإستثمار بها أنظر **(الجدول رقم 03)**، ووفق تقرير Global Competitiveness Index لسنة 2009، فقد صنّف الإقتصاد النيجيري في الرتبة الـ 94 عالمياً من أصل 134 دولة، وقد إعتمد هذا التقرير على العديد من المؤشرات والمعايير الإقتصادية في التصنيف منها: واقع البُنى التحتية، النظام المالي والمصرفي، الفساد، مدى إستقرار السياسات الحكومية المنظمة للإستثمارات الأجنبية، نسب التضخم، أخلاقيات العمل والإستقرار الأمني[20].

الجدول 03 يبين تصنيف نيجيريا من حيث مستوى مناخ الإستثمار حسب مختلف المؤشرات العالمية

الهيئة المصنِفة/ المؤشر	مجموع الدول	تصنيف نيجيريا
Human Development Index (HDI) 2015	188	152
Index of Economic Freedom 2017	180	115
Global Competitiveness Index (GCI) 2017-18	137	125
Doing Business 2018	190	145
Corruption Perceptions Index 2016	176	136

Source: KPMG REPORT,"Nigeria Economic Snapshot H2, 2017". South Africa: KPMG Services Pty Ltd, 2017, p 02

ويفسر العديد من الباحثين وضعية نيجيريا في تصنيفات المؤشرات حول مناخ الإستثمار بنيجيريا، في أن هناك تخوف من بعض التأثيرات السلبية المحتملة التي قد ينتجها المستثمرين الأجانب مثل التهرب الضريبي، التسعيرات التحويلية المغشوشة التي قد تضر بواقع الإقتصاد المحلي، التقلبات في مدفوعات و تدفقات المشاريع الإستثمارية، ومن جهةٍ أخرى يرى عديد الباحثين أن الإستثمارات الأجنبية بإفريقيا و نيجيريا هو محاولة لنقل الأنشطة الخطرة و الضارة بالبيئة و المحيط [21].

3- واقع الإستقرار السياسي و طبيعة التهديدات الأمنية بنيجيريا

منذ نيل نيجيريا لإستقلالها سنة 1960 وعملية التحول السياسي والإقتصادي يغلب عليها طابع التعثر المستمر والإنتكاسات المتعددة، فباستثناء مرحلتين أساسيتين في تاريخ الدولة النيجيرية المستقلة مابين (1960-1966) و(1979-1983)، اللتان شهدتا تطبيق وسيادة الحكم المدني بالبلاد، فقد شهدت البلاد العديد من المحاولات الإنقلابية العسكرية من جهة، وسيادة الحكم العسكري الشمولي للبلاد من جهةٍ أخرى، فمنذ السنوات الأولى للإستقلال شهدت نيجيريا محاولتين إنقلابيتين في جانفي و جويلية 1960 لم تنجحا بشكلٍ مطلق، وأعاد العسكر المحاولة في نهاية سنة 1983 أين تمكنوا من السيطرة على السلطة، إلى غاية وفاة الرئيس الجنرال Sani Abach سنة 1998 [22]،

أين كانت الفرصة الثالثة لنيجيريا لإعادة تطبيق الحكم المدني بعيداً عن الهيمنة العسكرية، التي أثّرت على جميع مجالات الحياة بالبلاد سياسية، إقتصادية ...

ويعتبر موضوع الإستقرار السياسي في نيجيريا على قدرٍ عالٍ من الأهمية، على غرار بقية الدول الإفريقية الأخرى بالقارة، و ذلك لأسبابٍ مجتمعية وسياسية مختلفة متعلقة بطبيعة نظام الحكم واقتسام السلطة من جهة، والتعدد الإثني القبلي والديني من جهةٍ أخرى، وقد شهدت نيجيريا منذ الإستقلال سنة 1960 إلى يومنا هذا، عديد الإضطرابات السياسية الإثنية أثّرت على الوضع الإقتصادي العام، وعلى قلّة جذب الإستثمارات الأجنبية بوجهٍ خاص أنظر (الجدول رقم 04) [23].

الجدول 04 يبين بعض الإضطرابات السياسية الإثنية بنيجيريا منذ سنة 1966

السنة	أطراف / منطقة النزاع أو الإضطراب	سبب الإضطراب أو النزاع
1960	قبائل التيف ضد الهوسا فولاني	سياسي
1966	إنقلاب عسكري	سياسي
1967	بداية حرب بيافرا الأهلية لمدة 30 شهراً	سياسي
1992	صراع ديني بمنطقة zango kataf	ديني
1999	صراع مابين ljaw – itsekiri	قبلي
2011	صراع مابين مسيحيي الجنوب – مسلمي الشمال	سياسي إنتخابي/ ديني / جهوي

Source: Olumuyiwa faluyi ,"an assessment of nigeria's counter-terrorism policies against book haram".p 59

ويتضح جلياً تصاعد الصراعات الإثنية العرقية والجهوية بنيجيريا منذ سنة 1993، على إثر فوز الرئيس "بابانجيدا"، وهو يجمع بين صفتين كونه مسلم من الجنوب مع نائبه المسلم أيضاً، الأمر الذي أثار معارضة عديد القوى السياسية المجتمعية بالبلاد، و تمّ على إثرها إلغاء نتائج الإنتخابات، ودخول البلاد في موجة من الفوضى والصراع الإثني الجهوي بالرغم من أن تلك الفترة شهدت بداية ترسخ الحكم المدني بالدولة إعتباراً من سنة 1999 [24].

شهدت نيجيريا في العقدين الأخيرين، خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تنامي لإنتشار الظاهرة الإرهابية، وزيادة مظاهر العنف والتطرف، وقد مثّلت عديد الحركات والتنظيمات الدور الأبرز في هذا الإطار، من أهمها جماعة "بوكو حرام" النيجيرية والتي تعتبر من أكثر التنظيمات زعزعةً للإستقرار السياسي والأمني بنيجيريا، بحيث يعود أصل هذه الجماعة إلى حركة "أهل السنة للدعوة والجهاد"، التي أسسها قائدها الكاريزمي "محمد يوسف" سنة 2002 في مدينة "مايدو غوري" عاصمة ولاية "بورني"[25].

وقد بدأت هذه الحركة نشاطها الفعلي سنة 2009، وذلك عندما بادرت بهجمات عديدة مستهدفةً أطراف بعينها مثل مراكز الشرطة، قصف المؤسسات الحكومية الرسمية، أماكن العبادة باختلافها، و حتى الأبرياء من المواطنين[26]، وفي مارس من سنة 2015 أعلن زعيم التنظيم آنذاك ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وإعادة تسمية المجموعة باسم "تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا"[27].

في الآونة الأخيرة أصبحت نيجيريا واحدة من بين أكثر الوجهات الإرهابية نشاطاً في العالم، بحيث تسجل أكثر الدول من حيث تكرار الأحداث الإرهابية بالشهر والسنة على العموم، وحسب عدّة إحصائيات فإن النشاط الإرهابي بنيجيريا متنامي ومتزايد بشكلٍ مستمر، ففي الفترة مابين (2000-2013) احتلت نيجيريا المرتبة الثانية عالمياً من حيث معدلات حدوث الهجمات الإرهابية بمجموع 750 هجوماً أنظر (الشكل رقم 05)، وذلك بالرغم من المساعي و حجم الإنفاق الحكومي و الإقليمي بهدف مكافحة الإرهاب[28].

الشكل 05 يبيّن عدد الهجمات الإرهابية لجماعة بوكو حرام بنيجيريا مقارنة بتنظيمات أخرى بالعالم مابين 2000-2013

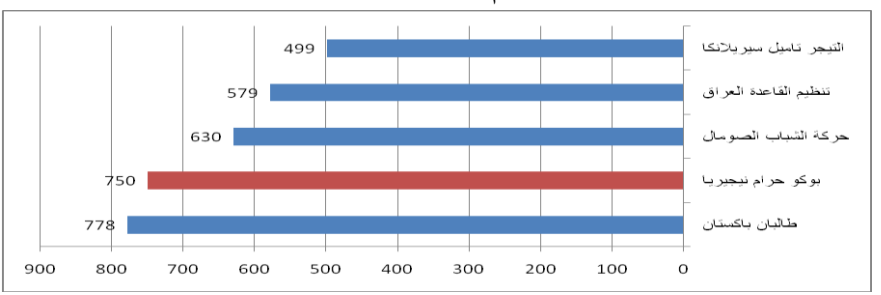

Source: Chuku Chuku, Dominic Abang And Ima-Abasi Isip,"Growth And Fiscal Consequences Of Terrorism In Nigeria".p 07

وبالنظر إلى تأثير الظاهرة الإرهابية على الإستثمارات الإقتصادية واقتصاديات الدول بشكلٍ عام، فإنه وفيما يخص الإقتصاد العالمي فقد تأثّر بثلاثة موجات من الظاهرة الإرهابية منذ سنة 2000، كانت أولها إبّان أحداث 2001/09/11 بالولايات المتحدة وما تلاها من إجتياحات وحروب، أما الموجة الثانية فقد سجلت سنة 2007 عند إشتداد الإقتتال الأهلي بالعراق بعد إسقاط النظام فيه سنة 2003، أما الموجة الثالثة فقد سُجّلت سنة 2012 مع إستفحال الأعمال الإرهابية بسوريا، أين وصل مجموع التأثر الإقتصادي في هذه الموجة إلى حوالي 105.6 بليون دولار سنة 2014 أنظر (الشكل رقم 06)[29].

الشكل 06 يبيّن حجم تأثر الإقتصاد العالمي بموجات الظاهرة الإرهابية في الفترة مابين 2001-2015 (الوحدة بليون دولار)

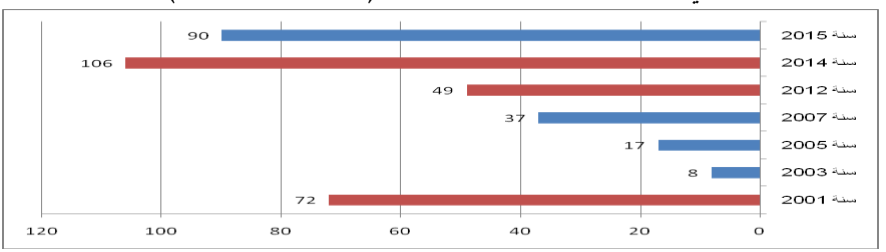

Source: The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".p 62

ووفق مؤشر Global Terrorism Index لسنة 2016، فقد سجّل و رصد أكثر عشر دول تأثرت إقتصادياتها وواقع الإستثمار بها بسبب الهجمات الإرهابية وحالة اللأمن المستمرة أنظر (الشكل رقم 07)، والتي من بينها نيجيريا في المرتبة السابعة، وبالنظر إلى هذه الدول فإنها تنتمي إلى مناطق عديدة من العالم، أبرزها الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، إفريقيا جنوب الصحراء وبعض المناطق الآسيوية، وفي مقدمة هذه الدول نجد العراق التي تأثر الناتج المحلي الإجمالي بها بسبب العمليات الإرهابية لسنة 2016 إلى حوالي 17%، وهي الدولة التي تصدرت قائمة مؤشر Global Terrorism Index منذ سنة 2004، وفي آخر الترتيب نجد جمهورية إفريقيا الوسطى التي تأثر الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 2.1% [30].

الشكل 07 يبين نسبة تأثر الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول بسبب الظاهرة الإرهابية

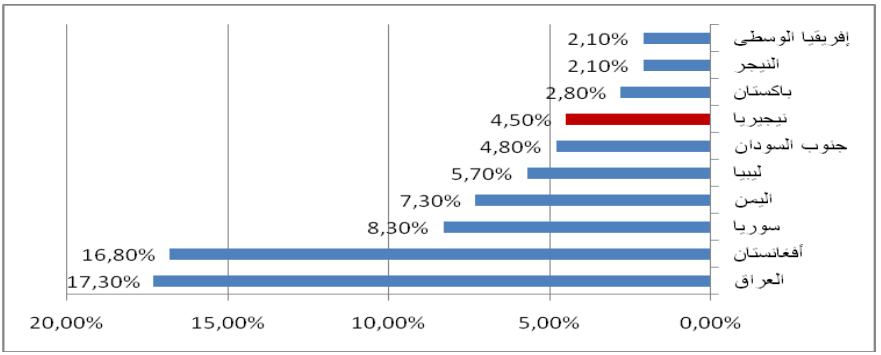

Source: The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".p 63

الخاتمة:

بعد الدراسة والتحليل لواقع الإستثمار الأجنبي بنيجيريا، يتضح جلياً مدى التأثر البالغ لمختلف القطاعات الإقتصادية بدولة نيجيريا بمتغيرات البيئة السياسية من جهة، وتداعيات الأحداث الإرهابية التي أثّرت بشكلٍ سلبي على الوضع الأمني العام بالبلاد، والوضع الأمني هو أحد أبرز العوامل المساعدة على نجاح أو فشل أي خطة تنموية إقتصادية إستثمارية بالدول ككل، فبالرغم من التصنيفات السيئة لأداء الإقتصاد النيجيري من جهة، وكذا عدم وضوح الرؤية فيما يخص مستقبل الأوضاع الأمنية والسياسية بالدولة، إلا أن عديد الدراسات تُبقي على مستوى مقبول من التفاؤل اتجاه مستقبل الإستثمار الأجنبي بنيجيريا، خاصةً مع السياسات الحكومية والإقليمية المتواصلة، الهادفة إلى مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة بالمنطقة، يمكن إجمال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية في مايلي:

توفر دولة نيجيريا على إمكانيات ومقومات هائلة تساعد على إقامة مشاريع إستثمارية عديدة، سواء في مجال النفط والمحروقات بشكلٍ عام، أو في المجالات الإقتصادية الأخرى.

هناك ضعف للبنية التحتية بدولة نيجيريا بالرغم من السياسات الحكومية العديدة الرامية لتحسينها وفق مراحل تدريجية خاصة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

هناك تأخر في صياغة النظام القانوني و الأطر الدستورية المنظمة و المساعدة لإقامة الإستثمار الأجنبي بالبلاد، الأمر الذي جعل من وتيرة هذه المشاريع بطيئة مقارنة بدول إفريقية أخرى.

إزدياد التهديدات الأمنية الإرهابية أثّر بشكلٍ واضح على إستقطاب مستثمرين أجانب جدد، وكذا في فقدان الإقتصاد النيجيري عدة مشاريع كانت قائمة، وقد إزدادت حدّة هذه التهديدات في منتصف العقد الفارط مع إنتشار الجماعات المتطرفة الإرهابية على غرار جماعة "بوكو حرام".

المراجع

(1) - Somine dolo and martin odendaal,"nigeria national capacity". Intergovernmental forum report, Ottawa :international institute for sustainable development, 2018, P 01

(2) - Ibid, p 02

(3) - Federal Republic Of Nigeria, Ministry Of Budget & National Planning," Economic Recovery & Growth Plan 2017-2020".Abuja: February 2017, P 13

(4) - Ibid, p13

(5) - Occhiali, giovanni; falchetta, giacomo,"the changing role of natural gas in nigeria: a Policy outlook for energy security and sustainable Development".working paper, milano- itally: econmstor, 2018,p05

(6) - Ibid, p 11

(7) - Pwc,"Nigeria's economic recovery Defining the path for economic Growth". Pwc report, Abuja: PricewaterhouseCoopers Limited, November 2017, p 01

(8) - Ibid, p 02

(9) - National Bureau of Statistics,"Nigerian Gross Domestic Product Repoirt Q2 2018".Abuja : August 2018, P 09

(10) - Project link meeting ,"economic outlook and forecast (2017 - 2019)". Country report for Nigeria, ibadan-Nigeria,september 2017, P 04

(11) - U.S. Department of State," NIGERIA INVESTMENT CLIMATE STATEMENT 2015". WASHINGTON : May 2015, P 03

(12) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai," impact of investment climate reforms on business operations in nigeria".international journal of humanities and social science,zaria-nigeria: ahmadu bello university, vol. 3 no. 21 ,special issue – december 2013, p 186

(13) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai, Op.cit,p 186

(14) - Egwaikhide Christian Imoudu,"The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach". international journal of humanities and social science, Kaduna-NIGERIA: Nigerian Defence Academy, vol. 3 no. 06 ,special issue – March 2012,P 122

(15) - Ibid, p 125

(16) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai, Op.cit,p 188

(17) - U.S. Department of State,p 05

(18) - Ighifewo John Umuerri,"Foreign Direct Investment Environment in Nigeria: A survey of the Mobile Telecommunication Companies". Bachelor's Thesis Degree programme in International Business Specialization in International Business Management, Finland: TURKU UNIVERSITY,March 2011,p 17

(19) - Uwem essia,"Business environment and competitiveness in Nigeria –consideration for Nigeria's vision 2020". International research journal of finance and economics, calabar-nigeria: euro journals publishing Inc, issue 97, September 2012, p47

(20) - Ibid, p 47

(21) - Study programme: Master of Science in Business- International Business,Improving the Investment Climate in Nigeria: Issues and Policy Options, 2010, P 49

(22) - Bertelsmann Stiftung's Transformation Index, Nigeria country report, berlin ; 2018, p 04

(23) - Olumuyiwa faluyi ,"an assessment of nigeria's counter-terrorism policies against book haram". dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of master of arts (ma) in politics at the school of social sciences, university of kwazulu-natal – south africa, may 2017, p 746565

(24) - Olumuyiwa faluyi, op.cit,p63

(25) - Adesoji o. Adelaja, abdullahi labo , eva penar, "public opinion on the root causes of terrorism and objectives of Terrorists: a boko haram case study". Perspectives on terrorism, volume 12, issue 3, june 2018,p35

(26) - Ibid; p 35

(27) - United states department of state," country reports on Terrorism 2016, Washington:united states department of state publication, july 2017, P 48

(28) - Chuku Chuku, Dominic Abang And Ima-Abasi Isip,"Growth And Fiscal Consequences Of Terrorism In Nigeria".Working Paper Series, Abidjan, Côte D'ivoire: African Development Bank Group N 284, September 2017, p06

(29) - The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".Global Terrorism Index 2016, Sydney: 2016, p 62

(30) - The Institute For Economics And Peace,op.cit, p 63